العرب
الثلاثاء 2020/02/25
السنة 42 العدد 11628

تمسك تركيا بدعم إخوان ليبيا ما زال يعرقل المفاوضات الأممية

البرلمان الليبي يجمد مشاركته في محادثات جنيف

تركيا تحرض على عرقلة المفاوضات الأممية

عرقل دعم تركيا العلني لإخوان ليبيا بالسلاح والمرتزقة المفاوضات الأممية بجنيف، حيث اشترط الجيش الوطني الليبي انسحاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من المشهد الليبي للعودة إلى طاولة الحوار، فيما أعلن البرلمان الليبي تعليقه المشاركة في مفاوضات جنيف.

طرابلس – أعلن البرلمان الليبي المؤيد للجيش الوطني الليبي ومعركته ضد الإرهاب، الاثنين، تعليق مشاركته في محادثات السلام السياسية، بسبب تدخل بعثة الأمم المتحدة في اختيارات المجلس للأسماء المشاركة في الحوار.

وكانت الأمم المتحدة تخطط لاجتماع يضم مشرعين من طرفي الصراع في ليبيا في جنيف الأربعاء.

وقال البرلمان، الاثنين، إنه طلب تعليق مشاركة الأعضاء الذين يمثلونه في محادثات جنيف.

وأوضح النائب الثاني لرئيس المجلس ورئيس لجنة الحوار، أحميد حومة، أن "مجلس النواب علق مشاركته في المسار السياسي لحوار جنيف المقرر له الأربعاء إلى حين رد البعثة الأممية على الاستفسارات التي طرحها المجلس".

وبين حومة أن مجلس النواب طالب أعضاء اللجنة الذين توجهوا إلى جنيف بالعودة فورا بعد أن قالت البعثة الأممية إنها ستكتفي بعدد معين فقط من أعضاء اللجنة وليس بأكملها.

وشدد حومة في مؤتمر صحافي، الاثنين، على التزام لجنة الحوار السياسي بثوابت مجلس النواب خلال جلسات جنيف حال المشاركة فيها.

وأشار إلى أن قرار تعليق المشاركة جاء احتجاجا على طريقة تعامل بعثة الأمم المتحدة مع الأسماء المختارة من المجلس للمشاركة في الحوار.

وشكل مجلس النواب الليبي لجنة مكونة من 19 عضوا لتمثيله في الحوار السياسي في جنيف.

ويأتي قرار سحب مشاركة اللجنة فور إعلان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن أن الطرفين "أعدّا مسودة اتفاق لوقف إطلاق النار لتسهيل عودة المدنيين الآمنة إلى مناطقهم مع تطبيق آلية مراقبة مشتركة".

وقال البيان إن الطرفين سيلتقيان مجددا في جنيف الشهر القادم لاستئناف المباحثات واستكمال إعداد اختصاصات ومهام اللجان الفرعية اللازمة لتنفيذ الاتفاق المنشود.

وجاء الإعلان بعد جولة ثانية من المحادثات العسكرية غير المباشرة التي جرت في جنيف بين قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر وحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج.

وشكل عمل اللجنة المشتركة التي عقدت أعمالها في قصر الأمم في جنيف بحضور ومشاركة غسان سلامة المبعوث الأممي إلى ليبيا، أحد المسارات الثلاثة التي تعمل عليها البعثة الأممية إلى جانب المسارين الاقتصادي والسياسي، واستنادا إلى قرار مجلس الأمن والذي دعا الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار.

> تعليق البرلمان المشاركة في محادثات جنيف جاء احتجاجا على طريقة تعامل الأمم المتحدة مع الأسماء المختارة في الحوار

وكان المشير خليفة حفتر قد أكد في تصريح سابق أنه يؤيد وقف إطلاق النار إذا توقف المقاتلون الأتراك والمرتزقة السوريون عن دعم حكومة الوفاق.

ولاحظ المتابعون أن التدخل التركي في الملف الليبي قد انعكس سلبا على المفاوضات الأممية بشأن ليبيا.

وربط متابعون قرار البرلمان الليبي بالتطورات الميدانية في ليبيا مع إقرار الرئيس التركي بإرسال بلاده مرتزقة إلى ليبيا، في الوقت الذي أعلنت فيه تركيا شراء سفينة تنقيب ثالثة من بريطانيا حسبما صرّح وزير الطاقة التركي، في خطوة تكشف مساعي أنقرة المتواصلة لإثارة التوتر في شرق المتوسط.

ويحذر المتابعون من أن يعيق استمرار دعم تركيا لإخوان ليبيا الحلول السياسية.

من جهته، جدد الجيش الوطني الليبي رفضه للتدخل التركي في شؤون بلاده، مطالبا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالانسحاب من المشهد السياسي، الذي زادت تعقيداته بعد إبرام أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فائز السراج اتفاقا عسكريا يقوض السيادة الليبية ويثير التوترات بشرق المتوسط.

وأكد الناطق باسم قوات القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، اللواء أحمد المسماري، التزام قواته بالهدنة المعلنة لوقف إطلاق النار، مضيفا أن قوات حكومة الوفاق تخرق الهدنة ولم نرد إلا في مرة أو اثنتين أهمها بقصف الأسلحة بميناء طرابلس.

موقف إسباني حاسم لا يعترف بجبهة البوليساريو

محمد ماموني العلوي

الرباط - جددت الحكومة الإسبانية موقفها من قضية الصحراء المغربية رافضة الاعتراف بجبهة البوليساريو الانفصالية.

وأكدت وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، أرانشا غونزاليس لايا، أن بلادها لا تعترف بـ"الجمهورية الصحراوية"، وأن مديد تدعم الجهود الأممية للتوصل إلى حل سلمي في ما يخص قضية الصحراء المغربية، في خطوة فسرها مراقبون بمثابة تبرؤ من لقاء جمع وزيرا إسبانيا بوفد عن جبهة البوليساريو الانفصالية مؤخرا.

وكان كاتب الدولة الإسباني للحقوق الاجتماعية، ناتشو ألفاريز، المنتمي إلى حزب "بوديموس"، قد استقبل، الجمعة، ما يسمى بـ"الوزيرة الصحراوية للشؤون الاجتماعية وترقية المرأة"، بحجة "مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك"، في خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين إسبانيا وجبهة البوليساريو.

وعلى إثر احتجاج المغرب على استقبال كاتب الدولة الإسباني للحقوق الاجتماعية وفدا عن الجبهة الانفصالية، أوضحت أرانشا غونزاليس لايا خلال اتصال هاتفي بنظيرها المغربي ناصر بوريطة موقف الحكومة الرسمي من جبهة البوليساريو.

وشددت المسؤولة الإسبانية على أن "المقابلة لا تعكس موقف الحكومة الإسبانية، وأن موقف إسبانيا لم يتغير باعتباره سياسة دولة".

وأكدت أن إسبانيا "لا تعترف بالجمهورية الصحراوية"، مضيفة "ندعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل سلمي في إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

ويعتبر رد الحكومة الإسبانية على سلوك أحد وزرائها بمثابة تطمين للمغرب، على أن العلاقات الثنائية وكذلك موقفها من ملف الصحراء لن يتأثر بهكذا تصرف، وهو ما أوضحته غونزاليس لايا، بأن "موقف إسبانيا بشأن قضية الصحراء، موقف دولة، وليس رهينا بتغير الحكومات، أو التحالفات".

ووصف مراقبون الخطوة التي أقدم عليها كاتب الدولة الإسباني للحقوق الاجتماعية، ناتشو ألفاريز، المنتمي إلى حزب "بوديموس"، بالاستفزازية ولا تخدم منطق التعاطي الواقعي والموضوعي مع ملف الصحراء المغربية الذي تعتبره الحكومة الإسبانية شأنا أمميا لا يمكن التدخل في مجرياته وإجراءاته.

ويأتي موقف الوزير المنتمي إلى حزب بوديموس متضامنا مع الأحزاب الإسبانية القومية التي دعت إلى "مواجهة المغرب بمواقف متشددة"، بعد قراره ترسيم الحدود البحرية وإنهاء ظاهرة التهريب في سبتة والمعبر الحدودي بني أنصار المتاخم لثغر مليلية المحتلة.

وأشار نوفل بوعمري، المحلل السياسي، إلى أن "ما يقوم به المغرب تجاه سبتة ومليلية السليبتين، رد فعل طبيعي على صعود اليمين المتطرف المتمثل في حزب فوكس الذي هاجم السكان الأصليين من مغاربة سبتة وطالب بطردهم من المدينة".

وتابع بوعمري لـ"العرب" أن "المغرب في السابق كان لا يقوم بأي إجراء تجاه سبتة ومليلية لأن هناك جهات داخل الدولة الإسبانية كانت تستغل ملف الصحراء للضغط على المغرب، أما اليوم ومع التراكم السياسي الذي تحقق في الصحراء فقد تم تقويض فرصة لي ذراع المغرب بملف وحدته الوطنية".

صبري الحو

سيتم احتواء الخلاف المغربي – الإسباني حول ترسيم الحدود البحرية

ويذهب بعض المتابعين إلى الاستنتاج أن أطرافا بعينها تريد استغلال التطورات الأخيرة للنيل من توازن العلاقات المغربية الإسبانية وتوافقهما في عدد من الملفات الكبرى كالإرهاب والهجرة، ومحاولة استغلال المغرب قرار ترسيم حدوده البحرية لتحدث أزمة بينهما.

لكن المغرب وإسبانيا منفتحان على الحوار بخصوص ترسيم الحدود البحرية وفقا لقواعد ومعايير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار.

ويلفت صبري الحو، الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء لـ"العرب" إلى أن "إسبانيا تفطنت إلى أن قوتها في المحافظة على مغرب قوي ومتماسك وموحد، وأن الاختلاف بينهما ومهما وصلت حدته، فإنه لن يتعدى حدود التنافس ولن يرقى إلى صراع، وأن مبدأ التوافق سيكون شعار اللحظة والمستقبل، وفي إطار ذلك سيتم احتواء الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية".

ويضيف الحو أن "المغرب وإسبانيا يدركان أن الجغرافيا السياسية وأمن واستقرار المنطقة تجعل منهما حتما وقدرا حليفين استراتيجيين رغم كل شيء، فالمغرب يمسك بأوراق مختلفة منها المتعلقة بالتدبير التعاوني لمحاربة الهجرة غير النظامية، ومنها تلك المرتبطة بتعاونه الأمني للقضاء على الإرهاب ومنها ذات الصلة بمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والمخدرات، وهو تعاون مغربي يخدم بالأولوية الأمن الوطني الإسباني والقومي الأوروبي عامة".

محاكمة وجوه الحراك البارزة تنقلب محاكمة للنظام الجزائري

استياء في الشارع من الاعتقالات وفرض قيود على المحتجين

صابر بليدي

الجزائر - طلب ممثل النيابة في محكمة بالجزائر السجن سنة مع النفاذ ضد فضيل بومالة أحد وجوه الحراك الشعبي الذي تشهده البلاد منذ سنة، والذي يحاكم بتهمة "المساس بسلامة وحدة الوطن" كما أعلنت منظمة تدافع عن المعتقلين الاثنين.

وتحولت محاكمة الناشط السياسي المعارض فضيل بومالة، إلى محاكمات سياسية وفكرية للنظام السياسي القائم في البلاد، بعد المداخلات والمرافعات التي قدمها المعارض وفريق الدفاع، في محاكمة طويلة شدت أنظار المتابعين وانتهت إلى تأجيل النطق إلى بداية شهر مارس.

وتسود أجواء التفاؤل في المحاكمة الطويلة لإطلاق سراح فضيل بومالة، رغم تأجيل النطق بالحكم، لاسيما وأن النيابة التمست عقوبة عام سجنا نافذ وغرامة بنحو ألف دولار، وهي العقوبة التي يكون المتهم قد استنفذ منها المتهم أشهرا عديدة في السجن المؤقت.

وتحولت المحاكمة التي تأسس عليها كبار الحقوقيين والمحامين في فريق الدفاع، إلى محاكمة سياسية وفكرية للنظام السياسي القائم، بعد المداخلات المطولة التي امتدت من الصباح إلى غاية ساعة متقدمة من يوم الاثنين، مما أعطى الانطباع بأنه لم يعد للقضاء مبرر باستمرار حبس الرجل.

وخاطب فضيل بومالة، قضاة المحكمة بالقول "إذا كان الشعب مذنبا أو مجرما فأنا مجرم ومذنب"، و"ماذا تساوي حريتي إذا كان الشعب الجزائري كله أسيرا"، ورافع بقوة لصالح الحراك الشعبي وفضائله في تحرير المؤسسات والأفراد من قبضة العصابة الحاكمة.

وأوقف هذا الناشط الذي برز بـ"معارضته الراديكالية ضد النظام" كما كان يقول، منتصف سبتمبر، وأودع رهن الحبس المؤقت.

وقبل توقيفه شارك في كل تظاهرات الحراك الشعبي منذ بدايته في 22 فبراير والذي دفع بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة إلى الاستقالة في أبريل، لكنه ما زال يطالب برحيل "النظام" الحاكم منذ استقلال البلاد في 1962.

وجاءت محاكمة المعارض السياسي المذكور، في أجواء تسودها الريبة حول نوايا السلطة في الالتفاف على الحراك الشعبي، وتفريغه من محتواه السياسي والمطلبي، عبر طرح مقاربة جديدة لحل الأزمة السياسية، بعيدا عن طموحات المحتجين الذين يتمسكون إلى حد الآن برحيل السلطة والتغيير الشامل للنظام.

ويعد فضيل بومالة واحدا من الناشطين السياسيين المعارضين الذين أوقفتهم السلطة خلال الأشهر الماضية بإيعاز من قيادة المؤسسة العسكرية، على غرار سمير بلعربي ولخضر بورقعة وكريم طابو ولامية مسوسي، والمئات من الشباب، في خطوة لإطفاء جذوة الاحتجاجات السياسية.

وفيما ينتظر النطق بالحكم النهائي في قضية فضيل بومالة، ينتظر أن يحال ملف رئيس حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي كريم طابو في الخامس من نفس الشهر، ولا يستبعد أن يتم إطلاق سراح هؤلاء في ظل افتقاد السلطة للذرائع السياسية والقانونية للموقوفين، رغم تعمدها تجاهل مطلب تحريرهم وتفادي الظهور في ثوب المذعن للأمر الواقع.

يأتي ذلك في الوقت الذي يستمر فيه الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، في حملة علاقات عامة تجاه الرأي العام المحلي، من خلال مغازلة الشباب للانخراط في المخطط الذي تستعد السلطة لتنفيذه، وتعهد في تغريدة له في حسابه الرسمي على تويتر، الاثنين، ببناء "جمهورية جديدة قوية، بلا فساد ولا كراهية"، قائلا "اليوم أجدد عهدي معكم لنهرع إلى بناء جمهورية جديدة قوية بلا فساد ولا كراهية".

ناشطو الحراك وراء القضبان

وكان الآلاف من الجزائريين قد تظاهروا بقوة يومي الجمعة والسبت الماضيين تخليدا للذكرى الأولى لانطلاق الحراك الشعبي، ورفعوا صور الموقوفين والمسجونين، كفضيل بومالة، كريم طابو وإبراهيم لعلامي، وطالبوا بتحرير جميع سجناء الرأي.

ومنذ يونيو الماضي، كثفت قوات الأمن التوقيفات في صفوف نشطاء الحراك وحُكم على بعضهم بالسجن مع النفاذ، بينما ما زال بعضهم مثل المعارض كريم طابو، ينتظرون المحاكمة.

وفي بداية فبراير برأت المحكمة سمير بلعربي، وهو وجه آخر من وجوه الحراك البارزين، بينما طلبت النيابة سجنه ثلاث سنوات، بنفس تهمتي بومالة.

وذكرت اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين، التي تأسست مباشرة بعد بداية حملة الاعتقالات، أن "142 متظاهرا يتواجدون في الحبس المؤقت ومجموع 1300 آخرين يواجهون متابعات قضائية بسبب وقائع مرتبطة بمعارضة الانتخابات الرئاسية".